المملكة المغربية

رئاسة النيابة العامة

دورية عدد: 44 س/ ر ن ع **بتاريخ: 16 أكتوبر 2019**

من رئيس النيابة العامة

إلى

السيد المحامي العام الأول لد محكمة النقض
السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف
السادة وكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: حول الآليات الوطنية المحدثة لدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان لتعزيز حماية حقوق الإنسان.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد،

تبعا للدورية عدد 40/ ر.ن.ع/ د وتاريخ 01 أكتوبر 2019، بخصوص القانون رقم 76.15 المتعلق بإعادة تنظيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان الصادر بالجريدة الرسمية عدد 6652 بتاريخ فاتح مارس 2018.

وكما لا يخفى عليكم فإنه بالإضافة إلى الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب التي تم إحداثها بموجب القانون المذكور، تم كذلك إحداث الآلية الوطنية للتظلم الخاص بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل والآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، تكريسا للحماية الخاصة لهذه الفئات الهشة، وتدعيما للممارسة الاتفاقية لبلادنا في مجال حقوق الإنسان.

وقد أناط القانون رقم 76.15 بهاتين الآليتين القيام بالمهام التالية:

- تلقي الشكايات إما مباشرة من طرف الفئات المعنية أو من ينوب عنهم أو من قبل الغير؛
- القيام بجميع التحريات المتعلقة بالشكايات المتوصل بها ودراستها ومعالجتها والبت فيها؛
- تنظيم جلسات استماع ودعوة الأطراف المعنية بموضوع الانتهاك أو الشكاية وكذا الشهود والخبراء، وكل من ترى فائدة في الاستماع إليه؛
- التصدي تلقائيا لأي خرق أو انتهاك لحقوق هذه الفئات الذي يبلغ إلى علمهما، شرط إخبار الشخص في وضعية إعاقة وعدم اعتراضه على الآلية الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة وقوع خرق أو انتهاك فعلي لحقوق هاتين الفئتين أو ألحق بهما ضرر جسيم، تعين على رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان تبليغ السلطات القضائية المختصة وموافاتها بجميع المعلومات والوثاق المتوفرة للآلية الوطنية المعنية حول هذه الحالة.

وعلاوة على ذلك، يستفيد الأشخاص الذين قدموا إلى المجلس، معلومات أو وثائق، والمشتكون والشهود والخبراء تلقائيا من الحماية من أي عقوبة أو تهديد أو ضرر قد يتعرضون له بسبب ذلك، طبقا للأحكام القسم الثاني مكرر من الكتاب الأول من قانون المسطرة الجنائية.

لأجله، أهيب بكم الحرص على تطبيق المقتضيات القانونية الواردة في هذا القانون، والتفاعل الإيجابي مع الآليتين الوطنيتين المذكورتين في حدود الاختصاصات المخولة لكم، مع موافاتي بالصعوبات والإشكالات التي يمكن أن تعترضكم.

وتجدون رفقته، لكل غاية مفيدة، تركيبة أعضاء الآليات الوطنية لحماية حقوق الانسان.

والسلام.

تركيبة الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان

الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب:

- السيد محمد بنعجيبة منسقا؛
- السيد مصطفى الريسوني مقررا؛
- السيدة عائشة الناصري عضوة.

الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة:

- السيدة زهور الحر منسقة؛
- السيد عمر بنيطوا مقررا؛
- السيدة اجميعة حداد عضوة.

الآلية الوطنية لتظلم الأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل:

- السيد عبد الكريم الأعزاني منسقا؛
- السيدة نجوى أشركي مقررة؛
- السيدة مليكة بن الراضي عضوة.